الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
6065.95
بتغير قدره
+22.9
0.37%

ارتفاع صرف الدولار مقابل الدينار

ارتفع سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الدينار الكويتي أمس ليسجل 0,282 دينار، بينما انخفض سعر صرف اليورو مقابل الدينار ليسجل 0,368 دينار مقارنة بأسعار صرف أول من أمس. وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الالكتروني ان سعر صرف الجنيه الاسترليني انخفض مقابل الدينار ليسجل 0,452 دينار واستمر سعر صرف الين الياباني على ما هو عليه دون تغيير عند مستوى 0,003 دينار بينما انخفض سعر صرف الفرنك السويسري ليسجل 0,305 دينار.

بانخفاض نسبته 151٪ مقارنة مع نوفمبر

37,2 مليون دينار قيمة مناقصات وعقود ديسمبر فازت بها 3 شركات مدرجة وتابعة

تراجعت القيمة الإجمالية للمناقصات والعقود التي تم الإعلان عنها في ديسمبر الماضي بشكل حاد وذلك بالمقارنة مع شهر نوفمبر الذي سبقه، حيث بلغت نسبة الانخفاض 151٪، فإجمالي القيمة في الشهر الماضي بلغ 37,2 مليون دينار مقارنة مع 93,3 مليون دينار في الشهر الذي سبقه.

ووفقا لدراسة أعدتها «الأنباء»، فازت وحظيت على أقل الأسعار بهذه المناقصات 3 شركات محلية مدرجة وتابعة، وبلغ عددها 6 مناقصات وهي مطروحة من قبل 6 جهات محلية، وهذه الجهات هي شركة نفط الكويت، ووزارة الكهرباء والماء، ووزارة الصحة، ووزارة الأوقاف، ووزارة التربية، ومؤسسة الموانئ الكويتية.

أكبر مناقصة

وكانت اكبر مناقصة تم الإعلان عنها من نصيب شركة مجموعة عربي القابضة التي فازت بـ 3 مناقصات خلال الشهر الماضي بقيمة إجمالية 29,5 مليون دينار تشكل نحو 79,3٪ من الإجمالي، وكانت أكبر مناقصة فازت بها الشركة من خلال شركة تابعة بنسبة 73٪ وهي شركة عربي القابضة للطاقة والتكنولوجيا، وكانت بقيمة 27,7 مليون دينار وهي عبارة عن أعمال أنشاء خطوط أنابيب تدفق النفط الخام والأشغال المتصلة بها في منطقة جنوب شرق الكويت، وهذه المناقصة مطروحة من قبل شركة نفط الكويت، والمناقصة الثانية التي فازت بها الشركة كانت بقيمة 957 ألف دينار وهي عبارة عن أعمال تصميم وتوريد وتركيب وحدة لمعالجة وتقطير المياه بمحطة الدوحة الشرقية لتوليد القوى الكهربائية وتقطير المياه وهي مطروحة من قبل وزارة الكهرباء والماء ومدة المشروع 18 شهرا، والمناقصة الثالثة التي فازت بها «عربي القابضة» كانت بقيمة 981 ألف دينار وهي عبارة عن أعمال ترميم وصيانة بمواقع مختلفة لمساجد مبارك الكبير (المنطقة الثانية) وكانت المناقصة مطروحة من قبل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

وأعلنت المجموعة المشتركة عن ترسية مناقصتين بقيمة إجمالية 6,5 ملايين دينار تشكل 17,4٪ من الإجمالي، وكانت المناقصة الأولى التي فازت بها المجموعة بقيمة 3,3 ملايين دينار وهي عبارة عن انجاز وصيانة مبنى العيادات الخارجية والمختبرات والأشعة والصيدلة بمستشفى الرازي وهي مطروحة من قبل وزارة الصحة، أما المناقصة الثانية فكانت بقيمة 3,2 ملايين وهي مقابل القيام بإنشاء وانجاز وصيانة مبنى مدرسة ثانوية بنين بمنطقة اشبيلية في قطعة 4 وهذه المناقصة مطروحة من قبل وزارة التربية.

وفازت شركة مجموعة الخصوصية القابضة من خلال شركة تابعة بنسبة 99٪ وهي شركة الغانم للمواد الخصوصية بمناقصة مطروحة من قبل مؤسسة الموانئ الكويتية وهي بقيمة 1,1 مليون دينار وعبارة عن توريد وتركيب حاميات مطاطية لحوض الجنائب بميناء الشعيبة التابع للمؤسسة، ووقعت الشركة العقد خلال الشهر الماضي.

● شريف حمدي

مناقصات تمت ترسيتها على شركات مدرجة وتابعة في ديسمبر الماضي

الشركة	طبيعة المناقصة	الجهة المتعاقد معها	القيمة بالمليون دينار
عربي القابضة	اعمال انشاء خطوط أنابيب تدفق النفط الخام والاشغال المتصلة بها في منطقة جنوب شرق الكويت	نفط الكويت	27,7
عربي القابضة	اعمال تصميم وتوريد وتركيب وحدة لمعالجة وتقطير المياه بمحطة الدوحة الشرقية لتوليد القوى الكهربائية وتقطير المياه	الكهرباء والماء	0,957
عربي القابضة	اعمال ترميم وصيانة بمواقع مختلفة لمساجد مبارك الكبير (المنطقة الثانية)	وزارة الاوقاف	0,981
المشتركة	انجاز وصيانة مبنى العيادات الخارجية والمختبرات والاشعة والصيدلة بمستشفى الرازي	وزارة الصحة	3,3
المشتركة	إنشاء وانجاز وصيانة مبنى مدرسة ثانوية بنين بمنطقة اشبيلية في قطعة 4	وزارة التربية	3,2
الخصوصية	توريد وتركيب حاميات مطاطية لحوض الجنائب بميناء الشعيبة	مؤسسة الموانئ	1,1
اجمالي			36,3

شبكة تقنية متطورة تعمل على مدار الساعة

«الوطني» يتبنى أفضل أنظمة الأمن والسلامة

خالد المتروك

البنك الوطني.. أعلى معايير الأمن والسلامة في خدمة العملاء

أعلن بنك الكويت الوطني عن تبنيه أحدث الأنظمة التقنية وأقوى الإجراءات الأمنية في جميع فروعه وشبكته المصرفية لضمان سلامة وأمن عملائه وخدمتهم على النحو الأفضل.

وتتميز شبكة البنك الوطني المصرفية من فروع وأجهزة سحب آلي منتشرة في جميع أنحاء الكويت بأعلى درجات الأمن والسلامة، بفضل الأنظمة الأمنية المتطورة التي يعتمدها من شبكة كاميرات مراقبة متطورة ومنتشرة داخل جميع الفروع وحولها وأجهزة إنذار حساسة مرتبطة مباشرة مع إدارة العمليات في وزارة الداخلية، إلى جانب عناصر الأمن المتواجدين دوما داخل الفروع وخارجها.

وتدير المنظومة الأمنية لـ «الوطني» غرفة عمليات مركزية تعمل يوميا على مدار الساعة، وتتميز بأنظمتها المتطورة لمراقبة كل الفروع من الداخل والخارج ومراقبة أجهزة السحب الآلي في جميع أنحاء الكويت كافة.

وقال رئيس دائرة الأمن في بنك الكويت الوطني خالد محمد المتروك إن جميع فروع البنك الوطني وأجهزة السحب الآلي محصنة ومحمية تماما بفضل الأنظمة والإجراءات الأمنية التي نعتمدها، مضيفا ان «جميع فروع الوطني مراقبة على مدار الساعة بمئات الكاميرات وأجهزة الإنذار والاستشعار الحساسة لتوفير أعلى درجات الأمن والحماية».

وأكد المتروك أن «الوطني» يعمل باستمرار على تعزيز أنظمته وإجراءاته الأمنية من منطلق حرصه على ضمان سلامة عملائه وموظفيه، وتوفير أفضل الخدمات المصرفية لهم بكل سهولة وأمان.

«بيتك» يعين الكندري مديراً إدارة غسيل الأموال

أفاد بيت التمويل الكويتي بأنه تم تعيين أنور محمد حسين الكندري بوظيفة مديرة إدارة غسيل الاموال وتقارير البنك المركزي والالتزام.

تأجيل الدعوى المرفوعة ضد «زين» إلى 5 مارس المقبل

أفادت شركة الاتصالات المتنقلة «زين» بأن الدعوى المرفوعة من وكيل وزارة المالية بصفته ضد الشركة بإلزام شركة الاتصالات المتنقلة بمبلغ 945,03 الف دينار كضريبة دعم عمالة وطنية عن السنتين الماليتين المنتهيتين في 2001 ـ 2002 قد تأجلت الى تاريخ 2013/3/5 للاطلاع والرد منهم.

«منشآت» توزع 10٪ نقداً عن السنة الثانية لمشروع «بكة»

أعلنت شركة منشآت للمشاريع العقارية عن توزيع 10٪ نقدا على المستثمرين في شركة محاصة «بكة»، وذلك للسنة الثانية على التوالي، حيث قامت بتوزيع 7,5٪ نقدا على المستثمرين العام الماضي، الأمر الذي يؤكد أن هناك نموا سنويا ومتواصلا في المشروع رغم الظروف الاقتصادية الصعبة خلال الفترة الماضية.

وأوضحت الشركة في بيان صحافي أن هذه التوزيعات التي قامت بتوزيعها على المستثمرين في مشروع برج بكة منذ أيام تمثل الدفعة الثانية التي توزع من عقد إيجار المشروع الذي تم تأجيره لمدة خمس سنوات، بدءا من العام 1431 هـ وتنتهي في 1436 هـ في أوج الأزمة المالية العالمية التي ألقت بظلالها على جميع القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع العقاري، الأمر الذي يعكس قوة الطلب على الأصل، وقلة مخاطره وتقوم شركة بكة حاليا بجني ثمار هذا المشروع، بل تقوم بتوزيعات نقدية تنمو بشكل سنوي.

يذكر ان المملكة العربية السعودية تمتلك في الوقت الحالي نحو 53,000 غرفة فندقية ذات علامة تجارية تستحوذ مكة المكرمة والمدينة المنورة على نحو 32,000 غرفة منها وقد استضافت المملكة عام 2011 نحو 15,4 مليون زائر أجنبي منهم 10,6 ملايين حاج ومعتمر، ومن خلال تخطيط حكومة المملكة لزيادة عدد الحجاج نجد ان النمو بعدد الزوار في ارتفاع مما يشكل نظرة ايجابية للقطاع الفندقي في المملكة حيث زاد دخل الفنادق خلال 2011 والربع الثاني من 2012 بسبب ارتفاع أسعار التأجير بمقدار 23٪ تقريبا، والذي يعكس مقدار الطلب على فنادق مكة المكرمة.

مصرفيون يتخوفون من المبالغة في المخصصات العامة

طالبت مصادر مصرفية بضرورة تغيير سياسة المخصصات عبر تحويل بند المخصصات العامة إلى بند مخصصات محددة لدى بعض البنوك التي تستحق ذلك الأمر حتى تحقق لمساهميها أرباحا سنوية جيدة تنعكس بالإيجاب على حجم السيولة المالية التي يمكن إعادة استثمارها في البورصة والقطاعات الاقتصادية المختلفة.

وقالت المصادر لـ «الأنباء» أن المخصصات العامة المبالغ فيها ـ حسب قول العديد من القيادات المصرفية ـ سيكون لها انعكاسات واضحة على التوسع التمويلي للبنوك المحلية خلال 2013 طالما استمرت سياسة التحوط الإضافي أمام أي عملية تمويل، الأمر الذي سيزيد من عملية الحذر لدى البنوك من منطلق تخوفها من زيادة أخذها للمخصصات التي تطلب منها، مع الاخذ في الاعتبار ان القصد الاول والاخير من جميع الامور التي يتخذها بنك الكويت المركزي حيال البنوك المحلية هو سلامة الجهاز المصرفي.

وأشارت المصادر إلى ان هناك تحسنا في المؤشرات المالية لأغلب البنوك، خاصة فيما يتعلق بتراجع معدلات تعثر العملاء وارتفاع جودة المحفظة الائتمانية لدى البنوك. وأفادت بأن استمرار اخذ البنوك للمخصصات بجميع أنواعها سينعكس بالسلب على مجمل ارباح البنوك في 2012، علما أن البنوك قد قامت بأخذ مخصصات في النصف الأول من العام الماضي قدرت بحوالي 478 مليون دينار، وان النسب الرقابية لكفاية رأس المال في الكويت تعد العليا في المنطقة بناء على تقارير جميع مؤسسات التصنيف العالمية.

● محمود فاروق

يساهم القطاع الخاص بحوالي 60٪ منها .. والسعودية والإمارات ومصر سجلت تحسناً في ترتيبها العالمي بالمؤشر العام لسنة 2013

4 تريليونات دولار إنفاق استثماري متوقع في الدول العربية حتى 2017

أكدت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) أن الدول العربية واصلت تكثيف جهودها في مجال تحسين مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال وذلك لرفع معدلات الاستثمار الإجمالية في المنطقة بما فيها الاستثمارات الأجنبية الواردة من الخارج والاستثمارات العربية البينية.

وأشارت المؤسسة في افتتاحية نشرتها الفصلية «ضمان الاستثمار» الى أن وتيرة الإصلاح التشريعي والإجرائي تسارعت من قبل حكومات المنطقة وخصوصا خلال السنوات الأربع الأخيرة حيث طبقت نحو 132 إصلاحا سهلت ممارسة أنشطة الأعمال في مختلف المجالات شملت بالخصوص، تأسيس الشركات، واستخراج التراخيص، وإنفاذ العقود، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان المصرفي، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وحماية المستثمرين.

ترتيب الدول العربية في مؤشر بيئة أداء الأعمال لعام 2013

الترتيب عربيا	الدولة	الترتيب عالميا (185 دولة) 2012	2013	التغير في الترتيب	عدد الإصلاحات خلال العام
1	السعودية	23	22	1	2
2	الإمارات	29	26	3	3
3	قطر	40	40	0	1
4	البحرين	39	42	3-	0
5	سلطنة عمان	47	47	0	2
6	تونس	45	50	5-	0
7	الكويت	77	82	5-	0
8	المغرب	93	97	4-	1
9	الأردن	105	106	1-	0
10	مصر	110	109	1	0
11	لبنان	112	115	3-	0
12	اليمن	101	118	17-	0
13	فلسطين	135	135	0	1
14	السودان	140	143	3-	0
15	سورية	137	144	7-	1
16	الجزائر	150	152	2-	1
17	العراق	163	165	2-	0
18	موريتانيا	164	167	3-	0
19	جيبوتي	171	171	0	0

وأوضحت «ضمان» أنه نتيجة للتطورات والأحداث والمستجدات السياسية التي شهدتها الدول العربية منذ بداية عام 2011 وحتى الآن فقد اتسم أداء دول المنطقة بالتباين وفق ما ورد في آخر تقرير لبيئة أداء الأعمال لعام 2013، الذي يرصد أداء 185 دولة حول العالم منها 19 دولة عربية خلال الفترة من يونيو 2011 إلى يونيو 2012، حيث تحسن ترتيب 3 دول عربية هي: السعودية والإمارات ومصر واستقر ترتيب 4 دول عربية وتراجع ترتيب 12 دولة.

وبمقارنة أداء الدول العربية معبرا عنه بمتوسط المؤشرات الفرعية بأداء دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لكل مؤشر على حدة، قالت «ضمان» ان هناك العديد من المجالات التي تحتاج إلى إصلاحات عاجلة وخصوصا فيما يتعلق ببدء النشاط التجاري وتكلفة تراخيص البناء وتوصيل الكهرباء والمرافق والحصول على الائتمان وعدد مرات دفع الضرائب وتكلفة ومدة إغلاق النشاط واسترداد الأموال.

وكشفت المؤسسة في نشرتها الفصلية عن أنه مازالت هناك معوقات قائمة، يتطلب معالجتها وذلك عن طريق مجموعة من الإصلاحات في المجالات المتصلة ببيئة أداء الأعمال، وعلى أربعة مستويات رئيسية هي:

● أولا: على مستوى الشراكة الدولية والعربية: يجب تعزيز التعاون العربي والدولي عبر الاستمرار في بناء الشراكات والتكتلات، إبرام المزيد من الترتيبات الدولية والإقليمية وخصوصا في مجال الاستثمار، تعزيز الاستفادة من قدرات مؤسسات التمويل العربية، وتشجيع الشركات عبر القومية العربية.

● ثانيا: على مستوى الإصلاحات التشريعية: وذلك من خلال تحديث وتطوير التشريعات، تحقيق العدالة، إصلاح النظام القضائي، تقوية سلطة إنفاذ القانون، الحد من تدخل المؤسسات العسكرية، تعزيز الديموقراطية والشفافية والانتقال السلمي للسلطة، كفالة الاستقرار والأمن، وجودة العلاقات الخارجية.

● ثالثا: على مستوى السياسات الاقتصادية: عبر تطوير البنى التحتية، ضبط السياسات الاقتصادية الداخلية وتنويع الاقتصاد، تحسين الأداء الخارجي وخصوصا الميزان التجاري وميزان المدفوعات، تشجيع القطاع الخاص ومنحه الدعم والتمويل اللازمين للاستثمار، تشجيع الاقتصاد الجديد ونقل التكنولوجيا، وتحسين دقة الإحصاءات ونطاق تغطيتها لمختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

● رابعا: على مستوى بيئة أداء الأعمال، وذلك عبر تقليص وتبسيط ودمج إجراءات تعامل الشركات وخفض زمن وكلفة تلك التعاملات على أن تكون تحت مظلة جهة وحيدة، مع التوسع في إنجاز المعاملات إلكترونيا في جميع المراحل بداية من تأسيس المشروع واستخراج التراخيص والحصول على الائتمان وتوظيف العاملين والتعامل مع سلطات المنافذ والجمارك والضرائب وغيرها.

وأشارت «ضمان» إلى أنها تسعى من وراء إنشاء قاعدة البيانات وتحليل وضع الدول العربية إلى رصد جوانب الضعف والقوة المحددة لمناخ الاستثمار في دول المنطقة وإلى تزويد صانعي القرار بتوصيف دقيق وعملي لكيفية تحسين بيئة أداء الأعمال وبالتالي مناخ الاستثمار، خصوصا أن مبادرة المؤسسة قد لاقت استحسان العديد من الحكومات وتنظيمات الأعمال والمؤسسات الإقليمية والدولية المعنية.

وشددت «ضمان» على أن مجمل الإجراءات والإصلاحات الهادفة إلى تحسين بيئة أداء الأعمال هي بمنزلة المدخل الأساسي لتعزيز الاستثمارات لتسهم في مواجهة العديد من التحديات الضخمة التي تواجه دول المنطقة على اختلاف مستوياتها ومن أهمها قضايا البطالة والفقر.

حيث تشير تقديرات المؤسسة إلى أن الاستثمارات الإجمالية الحكومية والخاصة في الدول العربية المتوقعة خلال السنوات الست ما بين عامي 2012 و2017 تقدر بنحو 4 تريليونات دولار متوقع أن يساهم القطاع الخاص بحوالي 60٪ منها، لتساعد تلك الاستثمارات في توفير ما بين 30 و36 مليون فرصة عمل خلال الفترة نفسها.